

السياسة الاجتماعية ودور الخدمة الاجتماعية بين الواقع والحاجة المجتمعية في فلسطين

إعداد

الدكتور ماهر خالد أبو زنت

عميد كلية الآداب

جامعة النجاح الوطنية

ورقة عمل مقدمة إلى:

المؤتمر العلمي الدولي

دور الخدمة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني

الثلاثاء 2011/11/1

"السياسة الاجتماعية ودور الخدمة الاجتماعية بين الواقع والحاجة المجتمعية في فلسطين"

د. ماهر أبو زنط/ جامعة النجاح الوطنية

مقدمة:

لقد تراكمت المشاكل المتعددة الجوانب من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال سلسلة المتغيرات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية نتيجة السياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. إن هذه المشاكل أدت إلى زيادة حالات الفقر في المجتمع الفلسطيني مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة العائلات الفقيرة دون خط الفقر، كذلك زيادة نسبة البطالة خاصة بين فئة الشباب، وزيادة نسبة الجريمة والانحراف والتشرد، إضافة إلى ظهور بعض المظاهر السلبية مثل ظاهرة أطفال الشوارع والتسرب من المدرسة وعصابات السطو والاعتداء على الفئات الخاصة مثل الطفل والمرأة وغيرها. هذا إضافة إلى الآثار السلبية التي نتجت من ظاهرة الفلتان الأمني.

وعلى الرغم من هذه المشاكل المتفاقمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن المناطق الفلسطينية تفتقر إلى وجود سياسة اجتماعية واضحة ذات خطة منظمة لمواجهة هذه المخاطر والتحديات، ومهما كانت الخدمات الاجتماعية التي تقدمها السلطة الفلسطينية والجمعيات الخيرية في فلسطين فإن مهنة الخدمة الاجتماعية ما زالت تفتقر إلى المهنية.

أهداف الورقة:

تهدف هذه الورقة إلى تحديد أهمية السياسة الاجتماعية من خلال الخدمة الاجتماعية في مواجهة تحديات المجتمع المعاصر في ظل الظروف الراهنة في فلسطين وأهمية تعليم الخدمة الاجتماعية وتطويرها.

كما تهدف الورقة إلى تقديم نموذج مقترح لرؤيا مستقبلية للعمل الاجتماعي في فلسطين والوطن العربي.



أولاً: مفهوم السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية.

Social Policy and Social Work Concept

السياسة Policy: تعني الإرشاد والتوجيه وهي مرتبطة بهدف محدد بعيد المدى وهي تجيب عن التساؤل: ماذا نريد أن نكون بعد 20 عام؟ (1)

السياسة الاجتماعية Social Policy: كما عرفها اليوت Eliot: "هي اتجاهات منظمة ملزمة لتحقيق أهداف اجتماعية تتضمن توضيح المجالات وتحديد الأسلوب الواجب استخدامه في العمل الاجتماعي"

وهذا التعريف يشير إلى مجموعة من الأسس التي تعتمد عليها السياسة الاجتماعية وهي:

1- اعتماد السياسة الاجتماعية على اتجاهات منظمة، وطبعاً تسعى الحكومة على العمل بها.

2- لها أهداف اجتماعية يجب العمل على تحقيقها.

3- تعمل من خلال مجالات مختلفة.

4- تعتمد على استخدام أسلوب طبيعي هذا الأسلوب هو الخدمة الاجتماعية كمنهج ومهنة علمية.

5- اعتمادها على مبادئ وفلسفة واضحة.

الخدمة الاجتماعية: Social Work

الخدمة الاجتماعية هي علم ومهنة تستخدم المنهج العلمي من خلال أخصائي اجتماعي Social Worker يعمل في مؤسسة اجتماعية تهدف إلى علاج المشاكل التي يعاني منها العميل سواء كان فرد أم جماعة أم مجتمع محلي وتنمية المهارات والقدرات لهم للعمل على تغيير أوضاعهم للأفضل. (3)

ثانياً: العلاقة بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية:

بما أن السياسة الاجتماعية هي إجراء منظم تسعى الحكومة على العمل بها لتحقيق أهداف اجتماعية وهذه الأهداف هي أهداف الخدمة الاجتماعية، إذاً فإن العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية أصبح علاقة متداخلة ذات هدف مشترك بينهما، فهدف الخدمة الاجتماعية والسياسية الاجتماعية هو:

- | | |
|--------------------|------------------------------|
| Social Welfare | 1- تحقيق الرفاهية الاجتماعية |
| Society Problems | 2- حل مشاكل المجتمع |
| Social Development | 3- تحقيق التنمية الاجتماعية |
| Social Defence | 4- الدفاع الاجتماعي |

وحتى يتم تحقيق هذه الأهداف لابد من إعداد منظم من قبل جهود حكومية ومؤسسات المجتمع، هذا يعني أنه لضمان سياسة اجتماعية ذات أهداف قابلة للتحقيق بشكل واقعي مشترك بين كل من الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية بأن تعمل الحكومة بالتنسيق والتعاون بين أجهزتها وكافة مؤسسات المجتمع، سواء كانت جمعيات خيرية تطوعية أم مؤسسات اجتماعية غير مباشر مثل البلديات والغرف التجارية ومراكز خدمة المجتمع وغيرها. (4)

من هنا نرى أن السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية تكملان بعضهما البعض لتحقيق رفاهية المجتمع وتنميته، فكل منهما تسعى إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والعمل على إيجاد حلول لمشاكل المجتمع من خلال دراسة المشكلات وتشخيصها وعلاج هذه المشاكل، كذلك تعملان على دفع عملية التنمية الاجتماعية من خلال وضع خطط وسياسات تنموية واضحة وواقعية ودمج أفراد المجتمع في هذه المرحلة من خلال تأهيل أفرادهم بمختلف فئات المجتمع ويشمل ذلك أصحاب الحاجات الخاصة بعد تأهيلهم ودمجهم.

إضافة إلى ذلك تسعى كل من الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية إلى تحقيق

الدفاع الاجتماعي والأمن الاجتماعي Social Security.

وتعمل الخدمة الاجتماعية من خلال طرقها الثلاثة/ خدمة الفرد، وخدمة الجماعة، وخدمة المجتمع المحلي، تعمل على دعم المجتمع وتعزيزه من خلال إيجاد حلول لمشاكل المجتمع، فالأخصائي الاجتماعي Social Work ومن خلال خبراته ومهارته العلمية وباستخدامه

الأسلوب العلمي ينفذ أهداف الخدمة الاجتماعية بشكل مباشر وأهداف السياسة الاجتماعية بشكل غير مباشر.

ثالثاً: الدفاع الاجتماعي والخدمة الاجتماعية:

Social Defense and Social Work

الدفاع الاجتماعي، أيضاً، مرتبط بشكل كبير بالسياسة الاجتماعية لأن السياسة الاجتماعية متداخلة بشكل مباشر وغير مباشر مع الخدمة الاجتماعية وذات علاقة قوية. ونستطيع القول أن الخدمة الاجتماعية أداة لتحقيق وتنفيذ السياسة الاجتماعية، لذلك فلا يمكن الفصل بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية والدفاع الاجتماعي وأهدافه وركائزه.

1:3 مفهوم الدفاع الاجتماعي

الدفاع الاجتماعي هو مجموعة من المبادئ والقواعد تستهدف الدفاع عن المجتمع ككل والدفاع عن من أجرم من أفرادهم، والدفاع عن المجتمع ضد أي ظاهرة ضاره أو انحراف أو جريمة عن طريق الوقاية أو عن طريق التدابير المانعة أو العقابية وتأهيل المجرم لكي يعود مواطن صالح للمجتمع. (5)

وبعض علماء الخدمة الاجتماعية عرفوا الدفاع الاجتماعي بأنه السياسة الاجتماعية المرتكزة على المنهج العلمي في دراسة الجريمة والمجرم من كافة الجوانب بهدف وقاية الإنسان من الوقوع في الانحراف وحماية المجتمع من الإجرام. (6)

وبما أن الدفاع الاجتماعي هو مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية والعلاجية والتنموية فإننا نعتبر أن الدفاع الاجتماعي هو أحد مجالات الممارسة المهنية التي تعمل فيه الخدمة الاجتماعية.

2:3 أهداف الدفاع الاجتماعي

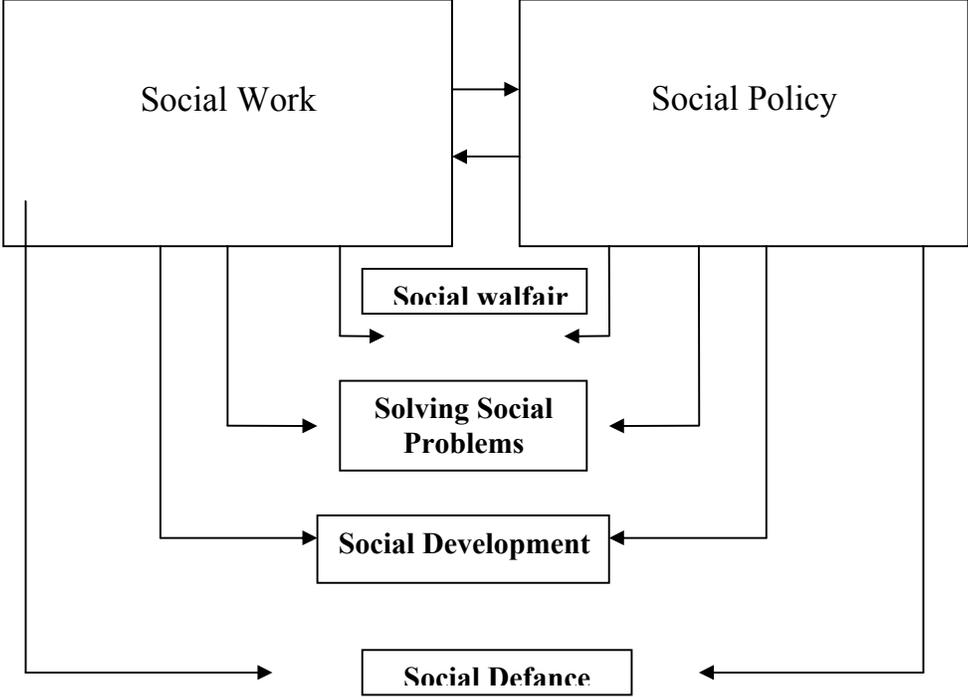
للدفاع الاجتماعي هدفان اثنان: الأول هو هدف اجتماعي يتمثل في النظر إلى الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية يجب التفكير في دراستها من حيث أسبابها وآثارها على الفرد والمجتمع وكيفية إيجاد حلول لهذه الظاهرة. أما الهدف الثاني فهو هدف إنساني من خلال النظر إلى الشخص المنحرف أو المجرم بأنه إنسان قد يكون ضحية عوامل مجتمعية مختلفة يجب العناية به وتقديم برنامج تأهيلي له من خلال أخصائي اجتماعي يعمل على تعديل سلوكه وإصلاحه حتى يعود إلى الحياة العادية.

3:3 ركائز وأسس سياسة الدفاع الاجتماعي

لقد لخص الدكتور ماهر أبو المعاطي ركائز وأسس سياسة الدفاع الاجتماعي كما

يلي:

- 1- التمسك بالقيم الدينية والروحية والأخلاقية والإبقاء على الأسرة وحمايتها من عوامل التفكك والحرص على تراثنا وحضارتنا.
- 2- الأخذ بالأسلوب والطريقة العلمية في مواجهة المشكلات الاجتماعية وظاهرة الانحراف والجريمة، فهذا هو السبيل في حماية المجتمع وتحقيق تقدمه، ويتم ذلك عن طريق تشجيع الدراسات والأبحاث الميدانية والبحث العلمي.
- 3- أهمية العنصر البشري في مجالات الدفاع الاجتماعي بحيث يجب تدريب الأفراد والارتقاء به وتحسين أحواله.
- 4- التركيز على الجهود الشعبية ومؤسسات الخدمة الاجتماعية التطوعية بحيث يكون له مجال في الدفاع الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق رعاية الطفل والأحداث والشباب.
- 5- أهمية الدور الإعلامي في مجالات الدفاع الاجتماعي وحماية المجتمع من ظواهر الانحراف والجريمة وخاصة في توجيه سلوك المواطنين وحثهم على تحمل المسؤولية في رفض الجريمة.
- 6- النظر إلى القضاء وأجهزة العدالة الجنائية على وجهة الخصوص يجب النظر إليها كجزء لا يتجزأ من الجهود الأساسية للدفاع الاجتماعي.
- 7- إن سياسة الإصلاح الاجتماعي هي حلقة أساسية في سلسلة الجهود المبذولة لإرساء قواعد الدفاع الاجتماعي، فهذا يجب أن يتم الاهتمام بالنظرة الواقعية الإنسانية إلى جانب اهتمامها بالعقوبة والتركيز على تأهيل المذنب وإعادةه عضو في المجتمع وتوفير الرعاية الشاملة لأسرته.
- 8- للتشريع دور إيجابي في الأخذ بمبادئ الدفاع الاجتماعي ووضعها موضع التطبيق. فالتشريع أداة لوقاية المجتمع، ومواجهة أنماط من السلوك المنحرف.
- 9- أهمية العمل كدعامة أساسية لبناء المجتمع بحيث تتلاشى وتقل من خلاله فرص الانحراف والجريمة.



رابعاً: الرؤيا المستقبلية للعمل الاجتماعي في فلسطين

في هذا القسم سوف نعرض نموذج مقترح لرؤية مستقبلية للعمل الاجتماعي في فلسطين، حيث يعتمد هذا النموذج على واقع الخدمة الاجتماعية من إمكانيات وجودها سواء عملية تدريس الخدمة الاجتماعية في الجامعات الفلسطينية أم الممارسة المهنية الحالية ضمن الإمكانيات المتوفرة، كذلك سوف نعرض من خلال هذا النموذج المشاكل المتعلقة بتدريس الخدمة الاجتماعية والتي تؤدي، هذه المشاكل، إلى عرقلة تطوير عملية تدريس الخدمة الاجتماعية كمهنة وعلم أكاديمي يدرس في الجامعات.

1:4 تحديد مشكلات المجتمع:

يمر المجتمع الفلسطيني بسلسلة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أدت إلى وجود العديد من المشاكل النفسية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني وخاصة إلى زيادة كبيرة في نسبة الفئات الخاصة والتي تركت بدون رعاية اجتماعية. ومنذ عام 1948 وبعد احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وطرد غالبية السكان منها وإقامة دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية وارتكاب مجازر وحشية ضد الشعب الفلسطيني، ومروراً بحرب 1967 والتي أدت إلى تفاقم معاناة الشعب

الفلسطيني وما تبعه من هجرة السكان وظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والتي لم تجد حل لها، ولغاية الآن قام الاحتلال الإسرائيلي ومن خلال سياسة العنصرية ضد أبناء الشعب الفلسطيني إلى تحويل الغالبية الكبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني إلى فئات خاصة نتيجة ممارسات القتل والاعتقال وإبعاد وهدم منازل وإغلاق مؤسسات ومصادر أراضي وممتلكات، وتوسيع وبناء المستوطنات وبناء السور العنصري وإقامة مئات الحواجز العسكرية على مراحل المدن والقرى والطرق، إن هذه السياسة الإسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني خلفت فئات ومجالات اجتماعية خاصة بحاجة إلى جهود كبيرة تعمل على مواجهة مخاطر اجتماعية خاصة بحاجة إلى جهود كبيرة تعمل على مواجهة مخاطر هذه السياسة والتخفيف من المعاناة والوقاية من هذه المجالات، ولكن هذه الجهود يجب أن تكون من خلال عمل اجتماعي على أسلوب علمي ومهني محض حسب مناهج الخدمة الاجتماعية وبإشراف وتدخل الدولة من خلال سياسة اجتماعية واضحة.

أما هذه الفئات التي ظهرت وانتشرت في المجتمع الفلسطيني وتركت دون إيجاد حل لها، فقد تمثلت فيما يلي:

1- فئات أبناء وأسر الشهداء

منذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام 1948 ولغاية هذه اللحظة لا يمر يوم واحد إلا وأن يسقط العديد من الفلسطينيين شهداء من قبل الجيش الإسرائيلي والمتوطنين، سواء كان ذلك عن طريق الاغتيالات أم ارتكاب المجازر أم القتل المباشر، وظهر نتيجة لذلك مئات الآلاف من أبناء وعائلات هؤلاء الشهداء وغالبيتهم فقراء ومرضى بحاجة إلى رعاية اجتماعية وقد يواجهوا خطر التشرد والانحراف بسبب غياب الأب، أو إذا ترك هذا الشهيد زوجة أصبحت أرملة أصيبت هي وأطفالها بصدمات نفسية أدت إلى إصابتهم بأمراض نفسية وعقلية إضافة إلى ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة.

هذه الحالات بحاجة إلى جهود مكثفة من الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين والمدربين للتعامل مع هذه الفئات الخاصة. وهذا للأسف الشديد مفقود وغير متوافر في الأراضي الفلسطينية. ولا يوجد أي دعم إلا ما دعم من الأسرة أم من المؤسسات والجمعيات الخيرية ودعم مالي شحيح من الدولة.

والمطلوب في هذا المجال:

أولاً: تحديد هذه الفئة من خلال دراسة علمية دقيقة تحدد عدد الشهداء الفلسطينيين وحصر أسرهم وعائلاتهم وتحديد خصائص كل حالة من حيث المستوى الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي وظروف السكن وغيرها، كذلك تحديد نوعية المساعدة المطلوبة على المستوى الحالي والمستقبلي.

ثانياً: وضع آلية عميلة تعتمد على جهود مشتركة وتنفيذ من قبل أخصائيين اجتماعيين ومرشدين نفسانيين يستطيعون العمل الاجتماعي المهني ومن خلال خدمة الفرد والجماعة وخدمة المجتمع المحلي. كذلك وضع خطة تعتمد على متابعة أبناء الشهداء خاصة في المدارس والجامعات.

ثالثاً: وضع قوانين وتشريعات لرعاية وضمان حياة كريمة لأسر الشهداء خاصة: التأمين الصحي والضمان الاجتماعي المتمثل بالتعليم المجاني وتوفير السكن والعمل.... الخ. (8)

2- فئات المعتقلين

يوجد في السجون الإسرائيلية أكثر من 12ر000 سجين فلسطيني غالبيتهم من الشباب، ومنهم نساء وأطفال ومرضى وأصحاب إعاقات وأن عملية الاعتقال ليست هي المشكلة بحد ذاتها، وإنما ما ينتج عن الاعتقال سواء تأثير الاعتقال على السجن نفسه أم على أسرته ومجتمعه. فالمعتقل الفلسطيني يعاني من الظروف السيئة داخل السجن والمتمثلة في الحرمان والتعذيب الجسدي والنفسي والعزل والحرمان من السماح للأهل من الزيارة وغيرها، ومن جانب آخر هناك تعذيب نفسي واجتماعي يقع على أسرة السجن نتيجة حرمانهم من أبنائهم فترة طويلة وقد تكون دائمة، ومن جانب ثالث فالمجتمع يعاني كذلك من حرمان طاقة ووجود الشباب الذي وضعه في السجن وحرم المجتمع من طاقاتهم وإنتاجهم. فالآن ظهرت حالات اجتماعية نتيجة زيادة عدد المعتقلين وهذه الحالات مثل: زيادة نسبة العنوسة والفقر وانتشار الجريمة والبطالة والتشرد.

لذلك فإن هذه الفئة من المعتقلين بحاجة إلى رعاية اجتماعية تقدم بطريقة علمية ومن خلال أخصائي اجتماعي متخصص يعمل على تحقيق مايلي:

- 1- رعاية اجتماعية حالية: أي أثناء وجود السجن داخل السجن وخلال فترة الاعتقال، ورعاية تشمل أسرة السجن داخل السجن وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والمالي للسجين.
- 2- الرعاية الاجتماعية اللاحقة: والتي تتمثل بعملية تأهيل السجن أثناء وبعد الإفراج وتشمل عملية التأهيل والتأهيل النفسي والاجتماعي للسجين من قبل الأخصائي الاجتماعي.

3- تقديم الدعم المالي للسجين بعد الإفراج.

- 4- متابعة حالة السجناء المفرج عنهم وتقديم جميع الاحتياطات اللازمة. ولكن هذا يجب أن يتم بعد إجراء دراسة علمية تحدد عدد السجناء وأسرههم وتقييم احتياجاتهم بهدف وضع خطة من خلال سياسة اجتماعية كما ذكر سابقاً.

تعتبر فئات المعاقين الفلسطينيين من الفئات الاجتماعية الصعبة والتي تشكل مأساة كبيرة ذات خصوصية معينة. فالإعاقة هي حالة تظهر في جميع مجتمعات العالم دون استثناء إما نتيجة حوادث سير، أو الحوادث الناجمة عن الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات وانهيار المباني أو نتيجة الإعاقة الوراثية. لكن ما يميز فئات المعاقين في المجتمع الفلسطيني هو مايلي:

- 1- ارتفاع نسبة الإعاقة لتصل أعلى من المعدل العالمي التي حددته الأمم المتحدة، حيث أن متوسط نسبة الإعاقة في العالم هي حوالي ما بين 7-9%. (9) لكن نسبة الإعاقة في المجتمع الفلسطيني وصلت إلى أكثر من 12%.
- 2- لقد ساهم الاحتلال الإسرائيلي في مضاعفة نسبة المعاقين وذلك من جراء السياسة الإسرائيلية المتمثلة في قمع الشعب الفلسطيني وخاصة فئات الفتيه والأطفال والشباب، وهذا كان واضحاً من خلال تصريحات إسحاق رابين عندما كان وزيراً للدفاع فترة الانتفاضة الفلسطينية الأولى. فقد تمثلت سياسته في إصدار أوامر للجيش الإسرائيلي في ملاحقة الشباب الفلسطيني وتكسير الأطراف لهم أمام عيون الناس. وهذه السياسة عرفت "سياسة تكسير العظام" والتي أدت إلى زيادة نسبة المعاقين حركياً. هذا إضافة إلى عمليات الاعتداءات الضرب التي تحدثت ومازالت تتكرر يومياً سواء داخل السجون أم أثناء مدهامة المنازل وفي الشوارع.
- 3- زيادة نسبة الإعاقة نتيجة الضغوطات النفسية والقهر جراء الإجراءات العسكرية الوحشية.
- 4- عدم وجود مراكز وجمعيات ورعاية اجتماعية تعتمد على الأسلوب العلمي في تأهيل المعاقين ودمجهم في المجتمع.
- 5- غياب برامج الخدمة الاجتماعية وعدم وجود أخصائيين اجتماعيين متخصصين في تشخيص وعلاج المعاقين.

4- فئات ضحايا العنف الداخلي والإرهاب الخارجي

ظهرت في الأراضي الفلسطينية فئة جديدة من الفئات الخاصة والتي بحاجة إلى رعاية اجتماعية، وهي فئة ضحايا العنف الداخلي وهذه الفئة كانت نتيجة إما لحالة الفلتان الأمني الذي يسود الأراضي الفلسطينية نتيجة غياب القانون والتي أدت إلى ظهور عصابات تستخدم ترعيب أفراد المجتمع والاعتداء عليهم واستخدام ظاهرة (الخاوات والبلطجة) وذلك عقب إعادة احتلال المناطق الفلسطينية التي تم الانسحاب منها وإعادة احتلالها من قبل الجيش الإسرائيلي وتدمير مراكز قوات الشرطة والأمن الفلسطيني. (10)

فهذا أدى سقوط مئات الضحايا من الشعب الفلسطيني إما جرحى أو معاقين إعاقة دائمة. وهذا أدى إلى زيادة نسبة الإعاقة الفلسطينية وتعقدها.

5- فئات أطفال الشوارع والأطفال المتسولين

إن الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة جداً في الأراضي الفلسطينية ممن يقضون الوقت الأطول في الشوارع بسبب عملية التشرّد أو غياب الأب بسبب الاعتقال أو الإبعاد أو القتل أو كما ذكرنا سابقاً فإن عدم وجود مصدر لعملية التشتت الاجتماعية بسبب غياب الأب أو بسبب حالة الفقر الشديد للأسرة (11) أدت كل هذه الظروف إلى الانحراف والاستغلال من قبل فئة من المجتمع. وهناك فئة من هؤلاء الأطفال اضطروا للعمل البسيط مثل تواجدهم في الشوارع وأمام الإشارات الضوئية لبيع بعض الحلويات والسجائر وغيرها، بهدف دعم الأسرة في الدخل، لكن هذا الأمر أدى إلى دفع هؤلاء الأطفال في الانحراف. (12)

ومع غياب دور الخدمة الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية للأطفال، أصبحت هذه الظاهرة تزداد يوماً بعد يوم وتنتشر تدريجياً، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الجهات الرسمية وغير رسمية في معالجة هذه الفئة.

6- فئات الموهوبين Giftness

الشخص الموهوب أو المبدع أو المبتكر، كما عرفه هيوارد لانسكي (13) هو نوعية خاصة من الأفراد في مختلف الأعمار يملكون قدرة فائقة على الأداء العالي في مختلف المجالات مثل المجال العقلي، والمجال الابتكاري أو المجال الإبداعي، والمجال التحصيلي العلمي المدرسي، والمجال القيادي والمجال الفني، مما يجعله يحتاج إلى خدمات خاصة تتلاءم مع موهبته ونبوغه بحيث تختلف هذه الخدمات عن تلك التي تقدم للأفراد العاديين.

وعلى الرغم من أن هناك العديد من الشواهد التي تثبت بوجود عدد كبير من هؤلاء الموهوبين في المجتمع العربي بشكل عام وفي المجتمع الفلسطيني بشكل خاص، إلا أنه لا يوجد أي برنامج ذو منهج علمي يعتمد على سياسة اجتماعية يهتم بهذه الفئة من الموهوبين. بينما نرى أن في المجتمعات المتقدمة تعتبر رعاية الموهوبين من أولويات عملها الاجتماعي، وهذه الاستفادة من موهبتهم.

لذلك فإن الحاجة الآن أصبحت أكثر إلحاحاً بضرورة وضع برامج للاهتمام ببقية الموهوبين تحت إشراف أخصائيين اجتماعيين في المجال بحيث تشمل هذه البرامج:

1- إعداد برنامج علمي يهدف إلى استخدام وسائل وإجراءات علمية لاكتشاف الموهوبين

- في المجتمع وحصر عددهم وخصائصهم وأماكن تواجدهم.
- 2- إعداد أخصائيين اجتماعيين مؤهلين لرعايتهم تحت بند الخدمة الاجتماعية للموهوبين.
- 2- متابعة الموهوبين منذ تاريخ اكتشاف الموهبة إلى مراحل حياتهم اليومية مروراً بالمدرسة والجامعة والحياة العملية.
- 4- إعداد أدوات قياس علمية متطورة لقياس الذكاء ودرجة الموهبة وغيرها.
- 5- إنشاء مراكز لتحقيق هذه الإجراءات والتنسيق مع الوزارة المعنية. لكن يجب أن نذكر هنا بأنه إذا لم يتم الاهتمام بهذه الفئة ورعايتهم رعاية اجتماعية خاصة، فإنه من المحتمل والأكد أن معظم أصحاب هذه الفئة سوف يستخدمون هذه الموهبة وهذا الذكاء في التفكير في الانحراف والجريمة وقد يقعون ضحايا لبعض العصابات التي تستغل ذكائهم وموهبتهم في الانحراف والجريمة.

7- فئة مدمني المخدرات Drug Addiction

- ومن الفئات الأخرى التي تحتاج إلى رعاية خاصة في فلسطين، هي فئة مدمني المخدرات وتشمل المتعاطين grugusers وتكمن المشكلة في أن هناك زيادة ملحوظة في عدد المتعاطين مع عدم وجود برامج لمعالجة فئة المتعاطين، بحيث تتمثل هذه المشكلة كما يلي:-
- 1- عدم وجود برامج وقائية أو علاجية أو تأهيلية للتعامل مع ظاهرة المخدرات.
- 2- عدم وجود أخصائيين مؤهلين في هذا التخصص للعمل بشكل مهني.
- 3- لا يوجد سوى 4-5 مؤسسات للتعامل مع فئات المتعاطين، ولكن هذه المؤسسات لا تغطي المناطق الفلسطينية .
- 4- إن سياسة الإسرائيليين تشمل ترويح ونشر المخدرات في المجتمع الفلسطيني وتشجيع زراعتها في المناطق الفلسطينية.

وقد تم اكتشاف بعض مزارع لأشنة المخدرات وبعض المصانع التي يتم فيها زراعة وتصنيع أنواع مختلفة من المخدرات. وعلى الرغم من أن السلطة الفلسطينية قد عملت في الفترة الأخيرة على إنشاء لجنة وطنية عليا لمكافحة المخدرات بالتعاون مع جامعة النجاح الوطنية وتم تشكيل بعض اللجان لذلك. وتم تأسيس ثلاثة جمعيات خيرية لمكافحة المخدرات واحدة في غزة واثنان في الضفة الغربية آخرها جمعية أصدقاء الحياة لمكافحة المخدرات في نابلس ويرأسها الدكتور إياد عثمان عالم النفس الفلسطيني وقد بدأت هذه الجمعية بتأهيل كوادر من 17 شاب وشابه من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية وعلم النفس وتم تأهيلهم من خلال دورات مكثفة حول كيفية تشخيص وعلاج المدمنين بهدف المشاركة في برامج مكافحة المخدرات والعمل في توعية

أفرد المجتمع خاصة فئة الشباب حول موضوع المخدرات ومساعدة أفراد الأسرة في معرفة أسلوب كشف ومعرفة أحد أفراد الأسرة إذا أصبح من المتعاطين أو المدمنين.

2:4 رسم سياسة اجتماعية ذات خطط وإستراتيجية واضحة

إن الخطوة الثانية من النموذج المقترح للعمل الاجتماعي هي رسم سياسة اجتماعية ذات خطط وإستراتيجية واضحة. أما هذه السياسة الاجتماعية فيجب أن تحقق مجموعة أغراض منها: حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصحية، وكذلك عمل برامج وقائية، ورفع المستوى المعيشي لجميع الفئات الخاصة التي ذكرت مع باقي فئات المجتمع لكي تتوفر حياة كريمة، ويجب أن تحتوى هذه السياسة على عناصر أساسية هي: الأهداف القصيرة والبعيدة المدى للمجتمع، وتحتوي على أيديولوجيات واضحة، بالإضافة إلى مجالات العمل الاجتماعي.

والسياسة الاجتماعية يجب أن تعتمد على أسس وركائز أساسية هي:

- 1- الشرائع السماوية.
- 2- القوانين والتشريعات.
- 3- الدستور.
- 4- المواثيق الدولية والمحلية.

أما الإستراتيجية فهي تتمثل في:

- 1- خفض نسبة الطالبة والفقير والإعاقة في المجتمع الفلسطيني.
- 2- تأهيل فئة الشباب وكوادر المجتمع ومشاركتهم في الأعمال التطوعية.
- 3- تقديم الخدمة الاجتماعية من خلال مهنية متخصصين وباعتراف مجتمعي للخدمة الاجتماعية.

3:4 تعليم الخدمة الاجتماعية

إن تعليم الخدمة الاجتماعية في فلسطين مقتصر على طرح بعض المساقات في بعض الجامعات فقط. أما المدارس فإنه لا يوجد أي إشارة إلى الخدمة الاجتماعية كمهنة وعلم أو حتى الإشارة إلى المفهوم. لهذا السبب فإن الغالبية العظمى من السكان لا يعرفون بل لا يسمعون

بهذا المفهوم. والقلة القليلة فقط من طلبة الجامعات لديها بعض المعلومات عن مفهوم الخدمة الاجتماعية كعلم ومهنة.

وعلى الرغم من وجود عشرة جامعات في فلسطين إلا أنه يوجد فقط ثلاث جامعات فقط تدرس الخدمة الاجتماعية من خلال قسم مستقل وجامعتين فقط تطرح تعليم الخدمة الاجتماعية ك تخصص فرعي.

الجدول التالي يوضح أن من بين الجامعات الفلسطينية العشرة يتم تعليم الخدمة الاجتماعية من خلال قسم مستقل، وهذه الجامعات هي: الجامعة الإسلامية في مدينة غزة، وجامعة القدس المفتوحة. أما جامعتي النجاح وجامعة بيت لحم، وهذا لا يكفي، بل نجد هناك ضغط وتشتيت للطلبة من خلال طرح قسم يجمع بين علم الاجتماع Sociology والخدمة الاجتماعية Social Work. فالمطلوب هو:-

- 1- أن يتم تدريس مادة الخدمة الاجتماعية في جميع المدارس من خلال منهاج واضح ومن قبل أساتذة متخصصين في الخدمة الاجتماعية.
- 2- طرح برامج حول مفهوم وأهمية الخدمة الاجتماعية في جميع المدارس من خلال منهاج واضح ومن قبل أساتذة متخصصين في الخدمة الاجتماعية.
- 3- فتح أقسام للخدمة الاجتماعية في جميع الجامعات وتطويرها حتى يتم طرح برامج ماجستير ودكتوراه.

وعلى الرغم بأنه تم وضع خطة في جامعة النجاح الوطنية بهذا الخصوص وملخصها:

- 1- استقطاب وتعيين أساتذة متخصصين في الخدمة الاجتماعية من حملة الماجستير والدكتوراه.
- 2- فصل قسم علم الاجتماع عن قسم الخدمة الاجتماعية بحيث يكون قسمين منفصلين.
- 3- طرح برنامج ماجستير وآخر دكتوراه في المستقبل لكن العقبة الكبرى هي عدم وجود أساتذة متخصصين في الخدمة الاجتماعية.

الجامعات الفلسطينية التي تطرح أقسام لتدريس الخدمة الاجتماعية

اسم الجامعة	العنوان	القسم الذي يطرح الخدمة الاجتماعية	الموقع الالكتروني
-------------	---------	-----------------------------------	-------------------

www.najah.edu	علم اجتماع/ فرعي خدمة اجتماعية	نابلس	جامعة النجاح الوطنية
www.birzeit.edu	علم اجتماع منفرد	رام الله	جامعة بيرزيت
www.planet.edu	-	الخليل	جامعة الخليل
www.aauj.edu	-	جنين	الجامعة العربية الأمريكية
www.alquds.edu	خدمة اجتماعية	القدس	جامعة القدس
www.bethlehem.edu	علم اجتماع/ فرعي خدمة اجتماعية	بيت لحم	جامعة بيت لحم
www.qudsopen.edu	خدمة اجتماعية	معظم المدن	جامعة القدس المفتوحة
www.alaqsa.edu	-	غزة	جامعة الأقصى
www.imgaza.edu	خدمة اجتماعية	غزة	الجامعة الإسلامية
www.alazhar-gaza.edu	علم اجتماع منفرد	غزة	جامعة الأزهر

5- تفعيل دور نقابة الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين

منذ أن تشكلت نقابة الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، بدأ ظهور نشاط ملحوظ يدعم العمل الاجتماعي، فقد كانت أول نقابة تم تأسيسها في محافظة نابلس وقد تم تشكيل هيئة تأسيسية ووضع نظام داخلي لها عام 1994، ثم بعد ذلك نشطت النقابة في تكثيف سلسلة من النشاطات الفاعلة والتي من خلالها ساهمت في إثارة موضوع أهمية ودور الخدمة الاجتماعية، بحيث أصبحت النقابة ذات موقع وشأن كبير في المجتمع وأصبحت تشكل جسم له دور في المجتمع ليس فقط على مستوى العمل النقابي والدفاع عن حقوق الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، بل على مستوى الحياة الاجتماعية ككل بحيث أصبحت مرجعاً لكل عمل اجتماعي منظم. ومن أهم إسهامات النقابة هو زيادة توظيف الأخصائيين الاجتماعيين في الكثير من المؤسسات، وبدأ معظم الخريجين من طلبة الخدمة الاجتماعية وعلم النفس وعلم الاجتماع يلتفون حول هذا الجسم النقابي.

إلا أن الظروف الراهنة الأخيرة في المجتمع الفلسطيني عرقل هذا الدور، وبدأ نشاط النقابة يخف تدريجياً. وعلى الرغم من أنه تم تأسيس فروع لهذه النقابة في مختلف محافظات الوطن، إلا أن نشاطها خف، وقل التنسيق بين فروعها.

لذلك فإنه من المهم العمل على تفعيل دور النقابات وإعطائها دور أكثر فعالية بحيث يتم التنسيق بين النقابة من جهة والجهات الرسمية الحكومية لدعم وتطوير الأداء الاجتماعي للخدمة الاجتماعية، ومن جهة أخرى لابد من أن يكون هناك تعاون وتنسيق فعال بين النقابات على مستوى الوطن العربي والأجنبي.

6- تعاون عربي مشترك وآخر دولي

إن تطور مهنة الخدمة الاجتماعية يعتمد بشكل كبير وفعال على مدى نجاح التعاون بين الدول العربية في تفعيل دور الخدمة الاجتماعية بحيث يجب أن يكون هذا التعاون يشمل الدعم المتبادل بين مؤسسات العمل الاجتماعي الرسمية والغير رسمية في مجال الخدمة الاجتماعية. كذلك لابد من تعاون عربي دولي بهدف تبادل الخبرات بهدف تطوير العمل الاجتماعي، وخاصة عملية تعلم الخدمة الاجتماعية في الجامعات.

وسواء كان هذا التعاون عربي داخلي أم بين الدول العربية والأجنبية، فإنه لابد من تحديد مجالات هذا التعاون كما يلي:

أ- التعاون بين الجامعات والمعاهد التي تدرس الخدمة الاجتماعية

بهدف رفع مستوى عملية التعليم من خلال تبادل التجارب والخبرات فلكل جامعة إمكانياتها المتفاوتة عن الجامعات الأخرى، وقد تكون جامعة لها تجربة جيدة في برنامج ما قد يفيد الجامعات الأخرى إما بسبب أقدميتها في تدريس الخدمة الاجتماعية أو قد يكون وجود أساتذة وخبراء لديهم تجربة جيدة في تدريس الخدمة الاجتماعية.

وخير مثال على ذلك التجربة المصرية، فالخدمة الاجتماعية في الجامعات والمعاهد المصرية قطعت شوط كبير في تطور تدريس الخدمة أكثر من الدول العربية. كذلك من المهم التعاون بين الجامعات العربية والجامعات الأجنبية في هذا المجال.

ب- التبادل المشترك بين أساتذة الخدمة الاجتماعية

في الجامعات المختلفة من خلال الزيارات العلمية. كذلك التبادل بين طلبة الخدمة الاجتماعية.

ج- إعداد وتأهيل مدرسي الخدمة الاجتماعية من خلال توفير المنح الدراسية لاستكمال

تعليمهم العالي.

فيوجد في بعض الجامعات مجال لدراسة الماجستير والدكتوراه مثل الجامعة الأردنية والجامعات المصرية. فإن تقوية وتطوير مهنة الخدمة الاجتماعية يعتمد على مدى توفر أساتذة لتدريس الخدمة الاجتماعية في الجامعات.

ولقد كان لجامعة النجاح تجربة جيدة في هذا المجال، حيث تم إبتعاث الطالبة التي حصلت على المرتبة الأولى في برنامج البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية وتم إبتعاثها إلى الجامعة

الأردنية لاستكمال تعليمها العالي وقد أنهت مرحلة الماجستير وعادت إلى جامعة النجاح وهي الآن تدرس مساقات الخدمة الاجتماعية.

4- التعاون في مجال التدريب العملي الميداني

في بعض الجامعات وخاصة في أقسام الخدمة الاجتماعية نجد هناك مشكلة كبيرة وهي الافتقار إلى عملية التدريب الميداني لطلبة الخدمة الاجتماعية. وترجع هذه المشكلة إما لعدم وجود مؤسسات مؤهلة لاستقبال وتدريب طلبة الخدمة الاجتماعية أو قد تكون بسبب عدم وجود مشرفين يساعدون الطلبة على عملية التدريب.

فالتعاون بين الجامعات في الدول المختلفة ممكن حل هذه المشكلة، بحيث تصبح عملية تعلم الخدمة الاجتماعية في الجامعات تعتمد على الجانب النظري العملي التطبيقي.

5- تقييم عملية تعليم الخدمة

تهدف الخطوة إلى متابعة عملية تعليم الخدمة الاجتماعية والوقوف على أية عقبات أو مشاكل تعرقل عملية تعليم الخدمة الاجتماعية وعملية التقييم أيضاً تهدف إلى زيادة فاعلية وأهمية الخدمة الاجتماعية بما يتناسب مع تطورات المجتمع الحديث. وتتم هذه العملية من خلال:

أ- تشكيل لجان محلية وأخرى على مستوى الوطن لمتابعة عملية المتابعة بحيث تكون هذه اللجان ممثلة من الجامعات والمؤسسات الحكومية ونقابة الأخصائيين الاجتماعيين.
ب- تشكيل جمعية وطنية للعمل الاجتماعي على مستوى الوطن العربي ذات نظام داخلي واضح وقابل للتطبيق.

ج- عقد مؤتمر علمي سنوي أو مرة كل سنتين يهدف إلى تفعيل ودعم العمل الاجتماعي.
د- تأسيس صندوق عربي مشترك لتغطية تكاليف نشاطات البرنامج ودعم الجامعات التي تحتاج إلى تغطية مالية بهذا الخصوص.

والله ولي التوفيق

د. ماهر خالد أبو زنت

رئيس قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
جامعة النجاح الوطنية/ نابلس - فلسطين

المراجع:

1- شيرين جمال الدين "العلاقة بين السياسة والخدمة الاجتماعية" مجلة العلوم الاجتماعية

- 2- د. منى عويس ود. عبلة الأفندي "التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق" دار الفكر العربي القاهرة 2005 صفحة 101.
- 3- Vornickz Coulshed" Social work practice: An introduction" BASW, mackmillan, London 1990 PP. 88-90.
- 4- Deacon, B>: "Tracking the Social Policy Discourse:From Safty Nets to Universalism" Bein, Geneva 2002 PP. 48-51.
- 5- ماهر أبو المعاطي علي: "الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي" مكتبة الصفوة، الفيوم 1998 ص 83.
- 6- مرجع سابق ص 83.
- 7- مرجع سابق ص 95-98.
- 8- ماهر أبو زنت: "برنامج الضمان الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة" جامعة النجاح الوطنية، نابلس 1995.
- 9- Van Ginneken, W.: extending social security – policies for Developing Countries. Extension of Social Security, Paper No. 13, ILo Geneva 2003.
- 10- ماهر أبو زنت: "الفلتان الأمني أسباب ونتائج" بحث مقدم إلى مؤتمر آثار ومخاطر الفلتان الأمني في فلسطين" الاتحاد العام لنقابة عمال فلسطين، نابلس 2007/9/15
- 11- DFID,: Reducing Poverty by tackling social exclusion: policy paper, DFID, London, 2005
- 12- Helpage, IDS, Save the children: making cash count, Lessons from cash tranferschemes in east and southern Africa for supporting the most unlnerable children and households"., London, IDs, 2005
- 13- ماهر أبو المعاطي علي، مرجع سابق صفحة 325.